مساعدة قاضية الوفيات، ويندلي، على اتخاذ قرار بشأن نطاق التحقيق الجنائي في مقتل 51 شخصًا جراء الهجوم على المسجدين في كرايستشرش[1]

الغرض من نطاق القرار وخلفيته

يحدد *قرار قاضية الوفيات، ويندلي، بشأن نطاق قضايا التحقيق* (نطاق **القرار**) المسائل المتعلقة بوفاة 51 شخصًا لقوا حتفهم جراء الهجوم على المسجدين في كرايستشرش بتاريخ 15 مارس 2019، والذي سيتم التحقيق فيه في الولاية القضائية للوفيات، وأسباب ذلك.

ويأتي نطاق القرار بعد عملية مطولة بدأتها كبيرة قضاة الوفيات، القاضية مارشال، في ديسمبر 2020 لتحديد القضايا التي تهم الأشخاص الأكثر تضررًا من الهجوم، والتي يمكن، بل وينبغي التحقيق فيها بموجب الولاية القضائية للوفيات. وشملت تلك العملية مذكرة القاضية مارشال في 28 أكتوبر 2021 التي حددت القضايا الـ 56 التي طُلب منها النظر فيها، ووجهة نظر مؤقتة بشأن أي من تلك القضايا التي اعتبرت، أنه يمكن، بل وينبغي التحقيق فيها رسميًا في التحقيق الجنائي. تولت قاضية الوفيات، ويندلي، مسؤولية التحقيق في نوفمبر 2021، ثم تم تلقي المزيد من المستندات الخطية حول هذه القضايا. عُقدت جلسة استماع بين 22 و24 فبراير 2022 لقاضية الوفيات، ويندلي، للاستماع إلى أي ملاحظات شفوية إضافية بشأن النطاق.

كانت الفظائع التي ارتكبت في 15 مارس 2019 غير مسبوقة في نيوزيلندا، وكذلك طبيعة وحجم هذا التحقيق. كما أن التحقيق فريد من نوعه، حيث اتبع محاكمة جنائية ولجنة تحقيق ملكية (**اللجنة الملكية**) التي كانت لها سُلطة واسعة للتحقيق في الهجوم والتوصل إلى نتائج بشأنه، إلى جانب توصيات موجهة لمنع الهجمات في المستقبل.

يوجد حاليًا 119 شخصًا ومنظمةً ممن يتمتعون بحالة رسمية كأطراف معنية في التحقيق الجنائي. وتشمل هذه الأطراف المعنية أفراد الأسرة المباشرين للمتوفى، والأشخاص الذين أصيبوا بالرصاص أو شهدوا الهجوم بطريقةٍ أخرى، والمنظمات المعترف بها على أنها تمثل المصالح الأوسع للمجتمع المتضرر.

ويشهد المستوى العالي من المشاركة والتقارير المستفيضة التي وردت من الأطراف المعنية على الأهمية الحاسمة لهذا القرار بشأن النطاق.

ماذا يغطي نطاق القرار؟

يحدد نطاق القرار ما يلي:

- سياق التحقيقات الأخرى في الهجوم التي أجريت بالفعل، أي الملاحقة الجنائية واللجنة الملكية، ومدى صلتها بالتحقيق الجنائي؛
- الأجزاء ذات الصلة من قانون الطب الشرعي لعام 2006 والأسس القضائية التي تساعد قاضي الوفيات على تحديد ما يمكن وما ينبغي أن يُنظر به خلال التحقيق الجنائي؛
- نهج موحد لتقييم المسائل المؤقتة التي طلبت الأطراف المعنية من قاضي الوفيات التحقيق فيها؛ و
- نوعية المسائل التي سينظر فيها التحقيق الجنائي، وسبب ذلك.

[1] تهدف هذه المساعدة إلى مساعدة الأطراف المعنية وغيرهم على فهم الجوانب الرئيسية لنطاق القرار. ويمثل نطاق القرار الماثل القرار الرسمي الذي اتخذته قاضية الوفيات، ويندلي، بشأن مسألة النطاق، وفي حالة وجود أي تعارض بين نطاق القرار وهذه المساعدة، فإن نطاق القرار ستكون له الغلبة من جميع النواحي.

ويحدد قانون الطب الشرعي لعام 2006 أغراض التحقيق الجنائي؛ وتُعد هذه الأغراض أساسيةً لتحديد المسائل التي ينبغي أن ينظر فيها التحقيق الجنائي. الأغراض الأكثر صلة بهذا التحقيق هي:

- تحديد (إن أمكن) هوية كل شخص من الأشخاص الذين لقوا حتفهم، وسبب وفاة كل شخص، وظروف وفاتهم؛ و
- تقديم تعليقات أو توصيات (وفقًا للبند 57A) قد تقلل من فرص حدوث المزيد من الوفيات في ظروف مماثلة.

يتمتع قاضي الوفيات بسلطة تقديرية واسعة لتحديد المسائل التي سيتم النظر فيها. ليست كل الأمور المتعلقة بالوفاة من اختصاص قاضي الوفيات للنظر فيها، حيث يتعين تحديد المهام في مرحلةٍ ما. فبعض الأمور لن تكون قد تسببت أو أسهمت بأي شكلٍ من الأشكال في الوفاة. لا بد أن يقرر قاضي الوفيات ما الضروري والمرغوب والمتناسب في تحديد نطاق التحقيق.

ويُشكل مدى دراسة المسائل المثارة بالفعل في سياق عمليات الملاحقة الجنائية السابقة أو اللجنة الملكية أحد العوامل التي يتعين على قاضية الوفيات مراعاتها عند ممارسة سلطاتها التقديرية. ولكن هذا العامل كان له حتمًا تأثير قوي في صياغة المذكرات التي قدمتها الأطراف المعنية إلى قاضية الوفيات بشأن ما ينبغي أن يكون عليه نطاق التحقيق. ولقد أعربت بعض الأطراف المعنية بوجهٍ خاص عن قلقها إزاء حقيقة أن تحقيق اللجنة الملكية قد أجري إلى حدٍ كبير على انفراد، إلى جانب التعليمات التي تنطبق الآن على الأدلة التي تلقتها اللجنة، وأنها لم تتمكن من رؤية الأدلة الكامنة وراء النتائج التي توصلت إليها اللجنة الملكية والنظر فيها، ومن الشعور بأن الأسئلة المهمة لا تزال دون إجابة.

وكانت أهمية اللجنة الملكية لهذا التحقيق موضوع مناقشة مستفيضة في جلسة الاستماع المتعلقة بالنطاق، وبالمثل تم استكشافها على نطاق واسع في نطاق القرار.

ما هي المسائل التي سيتم التحقيق فيها؟

سبب (أسباب) الوفاة - ضمن النطاق

سيكون سبب (أسباب) وفاة كل شخص مسألة يحتاج قاضي الوفيات (إن أمكن) إلى التوصل إلى نتيجة بشأنها، مما يجعلها تلقائيًا مسألةً من مسائل التحقيق.

الأحداث من بداية الهجوم حتى الانتهاء من الاستجابة لحالات الطوارئ - ضمن النطاق

وسيتم التحقيق في بعض المسائل المتعلقة بما يكفي بالظروف الأوسع نطاقًا للوفيات ولكن لم تنظر فيها اللجنة الملكية وتحتاج فقط إلى تغطيتها بطريقة محدودة في الملاحقة الجنائية، كجزء من التحقيق الجنائي. ويشمل ذلك أحداث 15 مارس 2019، بدءًا من بداية الهجوم وحتى الانتهاء من إجراءات الاستجابة لحالات الطوارئ ومقابلة السيد تارانت الرسمية من قِبَل الشرطة. وستشمل المسائل المطروحة للتحقيق في هذا الإطار الزمني ما إذا كان السيد تارانت قد تلقى أي مساعدة من الآخرين في ذلك اليوم، وجهود الاستجابة لحالات الطوارئ، وما إذا كانت هذه الاستجابة قد أثرت على فرصة بقاء المتوفى على قيد الحياة.

ترخيص الأسلحة النارية للسيد تارانت - ضمن النطاق

تم تحديد كيفية حصول السيد تارانت على ترخيص للأسلحة النارية على أنها قضية تهم الأطراف المعنية بشكلٍ خاص، وهي واحدة من المسائل التي سيستفسر عنها قاضي الوفيات. وكانت هذه المسألة، وقانون ترخيص الأسلحة النارية وعملياته عمومًا، من المسائل التي حققت فيها اللجنة الملكية. ومع ذلك، فإن الأدلة المصدرية حول العلاقة بين ترخيص الأسلحة النارية للسيد تارانت وكيف تسبب في وفاة 51 شخصًا لم تكن متاحة حتى الآن للأطراف المعنية لرؤيتها والنظر فيها، ولكن يمكن إتاحتها الآن كجزء من التحقيق الجنائي. وإذا أمكن استخلاص صلة سببية بين ترخيص الأسلحة النارية

والهجوم، فإن ذلك سيسمح لقاضي الوفيات أيضًا بتقييم التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات ذات الصلة التي قدمتها اللجنة الملكية.

تطرف السيد تارانت من خلال استخدام وسائل التواصل الاجتماعي/المنصات الرقمية عبر الإنترنت - ضمن النطاق

يُعد مدى مساهمة وسائل التواصل الاجتماعي وغيرها من المنصات الرقمية عبر الإنترنت في تطرف السيد تارانت مسألةً أخرى حددتها الأطراف المعنية على أنها مصدر قلق خاص. وفحصت اللجنة الملكية استخدام السيد تارانت لوسائل التواصل الاجتماعي على الرغم من منعها من التحقيق مع مزودي وسائل التواصل الاجتماعي أو المنصات الرقمية عبر الإنترنت الخاصة. وكان تركيز التحقيق الذي أجرته الشرطة واللجنة الملكية على الفترة التي سبقت الهجوم بعامين، وحقق نجاحًا محدودًا في إعادة بناء نشاط السيد تارانت على الإنترنت، على الأرجح بسبب جهوده لإخفاء هذا النشاط. ومع ذلك، هناك أدلة تشير إلى أنه كان قد تطرف بالفعل بحلول عام 2017.

قرر قاضي الوفيات التحقيق فيما إذا كان هناك دليل على أن السيد تارانت قد تطرف من خلال نشاطه عبر الإنترنت، مع التركيز بشكلٍ خاص على الفترة التي سبقت عامي 2014 و2017 والتي لم يتم فحصها بعد. ومن خلال القيام بذلك، يحذّر قاضي الوفيات صراحةً من أنه رغم اليقين من أن السيد تارانت قد أصبح متطرفًا للغاية في السنوات التي سبقت الهجوم، فقد لا يمكن أبدًا اكتشاف التشكيل الصحيح ومقدار العوامل المؤثرة المتعلقة به. لا يمكن لقاضي الوفيات بدء التحقيق في الطريقة التي تعمل بها منصات التواصل الاجتماعي، أو يتم تنظيمها، بشكل مجرد. ومن المرجح أن يواجه أي جهد مبذول للذهاب أبعد مما فعلته اللجنة الملكية لعزل أي منصة أو نفوذ محدد على الإنترنت على أنه مرتبط سببيًا بما فيه الكفاية (وكميًا) بتطرف السيد تارانت (وبالتالي بالهجوم)، تحديات هائلة في الأدلة. ومع ذلك، لا يمكن استبعاد احتمال وجود صلة سببية كافية دون إجراء تحقيقات إضافية أولاً. وسيُتبع نهج تدريجي إزاء التحقيق في هذه المسألة. وبمجرد الحصول على صورة كاملة لنشاط السيد تارانت على الإنترنت، ورهنًا بما إذا كان يُظهر العلاقة السببية المطلوبة بتطرفه، سيتم بعد ذلك النظر بشكل أكبر فيما إذا كان هذا الجانب من التحقيق سيتم المضي قدمًا فيه.

توسيع نطاق الكشف المجتمعي عن خطر التطرف العنيف لدى الآخرين والاستجابة له - ضمن النطاق

لاحظت اللجنة الملكية أن إحدى الطرق (القليلة نسبيًا) التي كان من الممكن أن يتم بها إيقاف السيد تارانت هي إذا لاحظ شخص ما العلامات التي تشير إلى أنه أصبح متطرفًا بعنف وتدخل. واستنادًا إلى ذلك، سينظر قاضي الوفيات في خط الدفاع الذي يمكن أن يوفره المجتمع الأوسع كوسيلة للوقاية في المستقبل. سينظر هذا الجانب من التحقيق إلى مصادر موثوقة للحصول على معلومات حول علامات و/أو أعراض التطرف الفعلي أو الوشيك، لأنه قد يؤثر على فرد أو مجموعة محددة، وكيف يمكن للأشخاص أو الجماعات المجتمعية الاستجابة لخطر التطرف العنيف المكتشف لدى شخص يعرفونه عمليًا.

الفرص الضائعة من قبل وكالات الاستخبارات ومكافحة الإرهاب - خارج النطاق

لقد طلبت الأطراف المعنية من قاضي الوفيات التحقيق فيما إذا كانت وكالات الاستخبارات ومكافحة الإرهاب على وجه الخصوص قد أهدرت أي فرص لمنع الهجوم. وكانت هذه أيضًا مسألةً نظرت فيها اللجنة الملكية على نطاق واسع وكانت موضوع النتائج والتوصيات على حد سواء. وقد قرر قاضي الوفيات استبعاد ذلك من المسائل المطروحة للتحقيق. والسبب الرئيسي لذلك هو الطبيعة الحساسة أمنيًا للأدلة الرئيسية التي تقوم عليها تلك المسألة، والتي تجعل من المرجح ألا يتمكن التحقيق الجنائي من تزويد الأطراف المعنية بأي إمكانية أكبر للوصول إلى تلك الأدلة. كما أن قاضي الوفيات غير مقتنع بخلاف ذلك بأن إجراء تحقيق في الولاية القضائية للوفيات من شأنه أن يعزز المسألة ماديًا من حيث النتائج والتوصيات.

المسائل التكهنية أو البعيدة - خارج النطاق

لقد قرر قاضي الوفيات أن بعض المسائل تنطوي على تكهنات مفرطة، أو بعيدة عن سبب الوفاة أو ظروفها، أو أنها غير قابلة للتحقيق المعقول في هذه الولاية القضائية بحيث لا يمكن إدراجها. ويشمل ذلك تطرف السيد تارانت من خلال السفر الدولي، والمخاوف بشأن التحيز المؤسسي في وكالات الدولة الرئيسية، والتماسك الاجتماعي، وسياسة الهجرة في نيوزيلندا. أما المسائل الأخرى التي أثيرت وتتعلق بالمسائل التي أعقبت الوفيات، فهي مستبعدة من التحقيق لأنها تقع خارج نطاق الولاية القانونية لقاضي الوفيات.

موجز المسائل المطروحة ضمن النطاق

الملحق أ من نطاق القرار الذي يحدد بالتفصيل كل مسألة مؤكدة على أنها ضمن نطاق التحقيق، وعند الاقتضاء، يجب النظر في الإشارات المرجعية التي تتعلق بالمسائل المؤقتة التي قدمتها الأطراف المعنية، على النحو المبين في مذكرة القاضية مارشال في أكتوبر 2021.

وبإيجاز، من المؤكد أن المسائل التالية تدخل في نطاق التحقيق الجنائي وسيستمر التحقيق فيها:

- سبب (أسباب) الوفاة لكل شخص من الأشخاص الـ 51 الذين لقوا حتفهم إثر للهجوم.
- أحداث 15 مارس 2019، بدءًا من بداية الهجوم وحتى الانتهاء من إجراءات الاستجابة لحالات الطوارئ ومقابلة السيد تارانت الرسمية من قِبَل الشرطة. وستشمل المسائل المطروحة للتحقيق في هذا الإطار الزمني ما إذا كان السيد تارانت قد تلقى أي مساعدة من آخرين في ذلك اليوم، وجهود الاستجابة لحالات الطوارئ، وما إذا كانت هذه الاستجابة قد أثرت على فرصة بقاء المتوفى على قيد الحياة.
- عملية ترخيص الأسلحة النارية للسيد تارانت، وما إذا كان يمكن ربط الترخيص بالهجوم، وإذا كان الأمر كذلك، حالة تنفيذ أي تغييرات في نظام ترخيص الأسلحة النارية منذ ذلك الحين.
- ما إذا كان السيد تارانت قد تطرف بشكلٍ واضح من خلال نشاطه على الإنترنت، مع التركيز بشكل خاص على الفترة التي سبقت عامي 2014 و2017.
- قدرة المجتمع على اكتشاف خطر التطرف العنيف لدى الآخرين والاستجابة له.

الخطوات التالية والإشارة إلى جلسة التحقيق

يسجل نطاق القرار الخطوات التالية:

- بعد البت في هذه المسائل، ينتقل التحقيق الجنائي إلى مرحلة التحقيق الموضوعي لتحديد الأطراف المعنية وتزويدها بمزيد من الأدلة بشأن كل مسألة وتحديد ما يلزم من المزيد من التحقيقات والأدلة، إن وجدت.
- المسائل من 1 إلى 9 في *الملحق أ* من نطاق القرار، والتي تتعلق بالأحداث التي وقعت في 15 مارس 2019 والتي بلغت ذروتها في الهجوم على المسجدين، والاستجابة الطارئة لتلك الأحداث، بما في ذلك جهود التحقيق الأولية للشرطة، ومسائل فرصة بقاء المتوفى على قيد الحياة، تناسب بوضوح جلسة تحقيق كجزء من التحقيق الجنائي. مما يتيح الاستماع إلى الأدلة المتعلقة بهذه المسائل واختبارها تحت القسم. **لم يُحدد بعد موعدًا لجلسة التحقيق هذه**. سيتم تحديد موعد في الوقت المناسب كجزء من عملية التداول المعتادة قبل التحقيق.
- ولا يُعلم في الوقت الراهن ما إذا كانت المسائل الأخرى الخاصة بالتحقيق ستتطلب استكشافًا في منتدى جلسة تحقيق أيضًا أم لا. وسيتم اتخاذ قرار بشأن أي جلسات استماع إضافية للتحقيق بمجرد إحراز مزيد من التقدم في مرحلة التحقيق الموضوعي.